

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
جامعة القرويين
مؤسسة دار الحديث الحسنية



مؤسسة دار الحديث الحسنية

يوم دراسي في موضوع:

الفقه العملي بالمغرب

خصائصه ومجالاته : الفتوى - التشريع - القضاء

كتيب اليوم الدراسي

الأربعاء 22 ربيع الثاني 1447هـ الموافق 15 أكتوبر 2025 م

التاسعة صباحا

قاعة المؤتمرات بمقر المؤسسة

الرياحة

يعد الفقه العملي المالكي مقوما من مقومات التشريع المغربي في مجال الأسرة والميراث والمعاملات والوقف؛ فضلا عن كونه سندا للفتوى، ومرجعا للقضاء، وموضوعا للدرس الفقهي الأكاديمي، ومادة للبحث العلمي الجامعي.

ويدخل في الفقه العملي كل الأحكام الفقهية التي نالت حظها من التطبيق الواقعي والممارسة الفعلية منذ زمن استنباطها ومازالت تطبق عمليا إلى الآن؛ سواء تلك المتعلقة بالعبادات والمعاملات وكانت موضوعا للفتوى ومازالت، أو تلك التي تولتها أيدي الصياغة القانونية وكانت موضوعا للتشريع سابقا وحاليا، أو تلك التي أعملها القضاة وجعلوها أحكاما للنوازل القضائية قديما وحديثا، ويدخل تحتها أيضا جميع الأحكام الفقهية القابلة للتقنين حاضرا أو مستقبلا.

وفي جميع الأحوال لا تدرج ضمن الفقه العملي الأحكام المتجاوزة التي لم يعد العمل بها قائما في وقتنا الحاضر؛ مثل الأحكام الفقهية الاجتهادية التي وُضعت لزمانها ولا تصلح لزماننا.

وأمام ما تزخر به المكتبة المغربية عموما، وخزانة مؤسسة دار الحديث الحسنية خصوصا، من إنتاجات علماء المغرب في هذا المجال قديما وحديثا؛ فإن الحاجة قد اشتدت اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى النهوض بهذا الفن الفقهي المتميز؛ من أجل إبراز خصائصه واكتشاف درره، واستمداد قواعد منهج الاجتهاد والنظر من التراث الفقهي العملي المغربي الخالص؛ المخطوط منه والمطبوع، لا من المؤلفات والكتب فحسب، وإنما أيضا من العقود والسجلات والحوالات الحبسية والنصوص القانونية والمنشورات والمذكرات الوزارية والأحكام والقرارات القضائية واللائحة طويلة...

وقد كان لمؤسسة دار الحديث الحسنية وما زال دور ريادي في خدمة هذا النمط من الفقه خدمة أكاديمية متميزة، يشهد لها بذلك طبيعة الدرس الفقهي الذي يتلقاه طلبتها، وقيمة الأطاريح الفقهية المنجزة بها ونوعية الدراسات والكتب التي تنشرها.

الأهداف :

يهدف هذا اللقاء العلمي إلى بلورة رؤية أكاديمية جديدة إزاء الفقه العملي المغربي، الذي يمثل خصوصية فريدة في المدرسة المغربية المالكية، هذه الخصوصية التي لا يكفي الإشادة والتتويه بها إعلاميا وثقافيا، وإنما يجب أن تشغل بال الباحثين الأكاديميين؛ لأنها تشكل جزءا من النواة الصلبة للنظام العام المغربي على مستوى ضبط التشريع والفتوى، وتسديد النظر الفقهي والتوجيه الديني، وما يترتب عن ذلك من ترسيخ قيم الأمن التعاقدية والقضائي، واستقرار المعاملات في المجتمع المغربي المعاصر.

ومن أجل تحقيق الهدف المنشود، يروم هذا اللقاء تقديم أجوبة ناجعة عن أسئلة قاصدة تحدها هذه الورقة فيما يلي:

- أولا: أين تتجلى خصائص المدرسة الفقهية المغربية في مجال الفتوى والقضاء والتشريع؟
- ثانيا: إلى أي حد استطاع فقهاء المغرب استثمار الاجتهاد المصلي في إيجاد أحكام فقهية لمسائل غير منصوصة؟
- ثالثا: كيف يمكن الموازنة بين الأحكام الفقهية الأصلية المستتبطة من نصوص الشريعة، والأحكام الفقهية التي استتبطها فقهاء المغرب من العرف الاجتماعي السائد باعتباره مصدرا تشريعيا؟
- رابعا: كيف وظف فقهاء المغرب عنصر تحقيق المناط في تعاملهم مع الأحكام المرتبطة بالمصلحة المرسل؟
- خامسا: ماهي الخطوات المنهجية التي يمكن أن يسلكها الباحث في مؤسسة دار الحديث الحسنية من أجل الإفادة من إنتاج فقهاء المغرب في مجال الفقه العملي؛ على مستوى التعامل مع المؤلفات والأحكام القضائية والعقود المعاملاتية والأسرية والحوالات الحبسية والنصوص التشريعية وغيرها من الوثائق ذات الصلة بهذا الموضوع؟

المحاور:

من أجل توحيد الأفكار وتوجيه النقاش في هذا الموضوع العلمي الدقيق والمتميز، ارتأت اللجنة العلمية لهذا اليوم الدراسي أن تحدد في هذه الورقة الموطئة محاور استثنائية؛ من خلالها يمكن للسادة الأساتذة المتدخلين مدارس الأسئلة المطروحة؛ قصد تقديم ما تجود به قرائهم من أفكار نيرة واقتراحات سديدة؛ من شأنها أن تخدم الدرس الفقهي الجامعي الأكاديمي، الذي يعد رافعة أساسية لأي مشروع قانون، يهدف إلى تقنين جديد، أو تعديل قانون سابق، أو تحيين أحكام إجرائية أو موضوعية حالت دون تطبيقها السليم إكراهات واقعية أو صعوبات عملية.

وعليه فإن الجوانب العلمية المرجو مدارسها في هذا اللقاء كلما كانت منصبة على خصائص المدرسة المغربية في مجال الفقه العملي؛ سواء على مستوى المناهج أو الإنتاج أو الأعلام أو على مستوى القضايا والقواعد، كانت أفيد للطالب وأقرب إلى تحقيق الهدف. وتفايدا للتكرار وحرصا على أن تكون المداخلات متكاملة، ارتأت اللجنة العلمية تحديد المحاور الآتية:

المحور الأول: الفتوى المغربية في مجال الفقه العملي تحديدا (الأسرة، الميراث والوصايا والتزويل، عقود المعاوضة والتبرع، الوقف...).

يندرج تحت هذا المحور كل بحث تعلق بالفتوى في نطاق الفقه العملي المالكي المغربي؛ سواء تعلق الأمر بتاريخ الفتوى وتطورها، أو بدراسة طبيعتها في السياق المغربي، أو بتناول إنتاج علماء المغرب في مجال الفتوى؛ تأليفا وتصنيفا وتعليقا ونقدا وتحقيقا.

ويرمي اليوم الدراسي من خلال محور الفتوى إلى إبراز الخصوصية المغربية في نطاق السؤال الفقهي والجواب عنه؛ لاسيما ما يتعلق بخصوصية المرونة ودفع الحرج، ورعي الخلاف، واعتبار المآل، والتوسع في المصالح والاستحسان وفي سد الذرائع.

المحور الثاني: التشريع المغربي المستمد من الفقه المالكي (مدونة الأسرة، مدونة الحقوق العينية، مدونة الأوقاف، المالية التشاركية، الالتزامات والعقود...).

يعد استمداد التشريع من الفقه عموما مسلمة قانونية وضرورة منهجية؛ لأن انفتاح القانون على الفقه أمر يقتضيه التكامل المعرفي ويستلزمه واقع التقنين، وهما معا عنصران

أساسيان يتفاعلان باستمرار من أجل إبداع قاعدة قانونية تساهم في تطوير النظام القانوني، وتحقق الأمن في المجتمع، وتؤثر في تنظيم الأفراد والمؤسسات.

ويستهدف هذا المحور من اليوم الدراسي مدارس العلاقة بين التشريع المغربي والفقهاء المالكي؛ على مستوى التاريخ والتأثر والاستمداد، وعلى مستوى تفكيك بنية العلاقة بين النسقين من حيث القواعد الموضوعية والشكلية، ومن حيث الأبعاد، والدلالات الفكرية والفلسفية والسياسية.

المحور الثالث: الاجتهاد القضائي في مجال الفقه العملي (الأسرة، الحقوق العينية والمعاملات، الميراث والوصايا والتزويل، الوقف...).

من المعلوم أن الفقه يمد القضاء بالمعرفة، والقضاء يفيد الفقه بالتجربة؛ لأن الفقه نظر مسدد وفهم مؤيد، والقضاء صناعة وفن وممارسة. وعليه فالاجتهاد القضائي المغربي عبر حقبة تاريخية متواصلة، راكم تجربة معتبرة في تعامله مع الفقه المالكي، سواء فيما يتعلق بأحكام الموضوع في مجال الأسرة والميراث والبيع والتبرعات، أو فيما يتعلق بقواعد الإجراء والشكل؛ مثل الآجال القضائية (التلوم والتعجيز والاعذار...) ومختلف القواعد الإجرائية الأخرى التي قررها الفقه المالكي وأقرها القضاء المغربي وعمل بها.

ويروم اليوم الدراسي من هذا المحور إبراز خصوصية القضاء المغربي في علاقته مع الفقه المالكي، والكشف عن ملكة القاضي المالكي الذي سبر أغوار الفقه، وأفاد منه ما يلائم النازلة القضائية ويحقق العدل في القضية، وهو في كل ذلك يتقصد إرضاء الله تعالى بإحقاق الحق وإقامة العدل. وسواء تعلق الأمر بأخذ الحكم من الفقه جاهزا أو بتخريجه اجتهادا، فإن ملكة القاضي المغربي وتجربته الفنية تعد إضافة نوعية إلى الدرس الفقهي الأكاديمي الذي هو في أمس الحاجة إلى أسلوب القاضي ومنهجه في تعامله مع النصوص الفقهية واستثمارها في إصدار الأحكام وتعليلها.

وتطمح مؤسسة دار الحديث الحسنية من هذا اليوم الدراسي إلى فتح أورش علمية هادفة تغطي مختلف مجالات الفقه العملي من حيث مناهج وآليات الاشتغال، وطبيعة التفاعل مع المجتمع والمؤسسات، والفرص المتاحة في عصرنا لاستثمار هذا الكسب في تطوير منهج الدرس الفقهي الأكاديمي المعاصر من جهة، وفي الإسهام في إثراء المدونة التشريعية الوطنية من جهة أخرى.

برنامج اليوم الدراسي

الجلسة الافتتاحية

تنسيق: د. أحمد السنوني، أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة

مؤسسة دار الحديث الحسنية

استقبال الضيوف والمشاركين.	30:09 – 00:09
تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم.	40:09 – 30:09
النشيد الوطني.	45:09 – 40:09
كلمة معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الأستاذ أحمد التوفيق.	05:10 – 45:09
كلمة معالي الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، د. محمد يسف.	25:10 – 05:10
كلمة سعادة رئيس جامعة القرويين، د. أمال جلال.	45:10 – 25:10
كلمة سعادة مدير مؤسسة دار الحديث الحسنية، د. عبد الحميد عشاق.	55:10 – 45:10
كلمة منسق اليوم الدراسي، د. الطيب لمنوار، أستاذ الفقه بالمؤسسة.	05:11 – 55:10
استراحة شاي.	20:11 – 05:11

الجلسة العلمية الأولى: محور الفتوى

رئيس الجلسة: د. عبد المجيد محيب، أستاذ أصول الفقه بمؤسسة دار الحديث الحسنية، رئيس

المجلس العلمي المحلي بالجديدة

المقررة: الطالبة آية الوزاني

فهم التوتر بين الحداثة والعلوم الشرعية في إطار معرفي. د. نجم الدين كزلكايا، أستاذ الفقه وأصوله بكلية الإلهيات، جامعة إسطنبول بتركيا.	45:11 – 20:11
التعريف بالفقه العملي وتطور مصادره: القضاء والتوثيق أنموذجا. د. محمد العلمي، أستاذ الفقه وأصوله بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس.	05:12 – 45:11
النوازل الفقهية: خصائص ومقاصد. د. الناجي لمن، أستاذ الفقه وأصوله بمؤسسة دار الحديث الحسنية، وعضو المجلس العلمي المحلي بالرباط.	25:12 – 05:12
فتاوى الفقه المالكي في مواقع التواصل الاجتماعي بين ضوابط الأصالة والانفتاح على مستجدات العصر. د. عبد الله بنطاهر، مدير مدرسة الإمام البخاري للعلوم الشرعية بأكادير.	45:12 – 25:12
مناقشة.	15:13 – 45:12
صلاة الظهر واستراحة شاي	35:13 – 15:13

الجلسة العلمية الثانية: محور التشريع
رئيسة الجلسة: دة. مجيدة الزياني، أستاذة القانون بمؤسسة دار الحديث الحسنية
المقررة: دة. سمية بها

التشريع المغربي في مجال المالية التشاركية وعلاقته بأصول الفقه المالكي وفروعه. د. عبد الرحيم الأمين، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس بالرباط.	55:13 – 35:13
إشكال الاقتباس من الفقه الإسلامي في قانون الالتزامات والعقود: قراءة في فرع «الإنبابة» من قسم «انتقال الالتزامات». د. محمد اليعلاوي، أستاذ القانون المدني بمؤسسة دار الحديث الحسنية.	15:14 – 55:13
تجليات القواعد الشرعية والفقهية في القانون الوضعي المغربي. د. منير الإدغيري، محام بهيئة الرباط.	35:14 – 15:14
مناقشة.	05:15 – 35:14

الجلسة العلمية الثالثة: محور القضاء
رئيس الجلسة: د. عبد القادر العرعاري، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الخامس - الرباط
المقرر: الطالب محمد العروسي

الشرع والقانون في تطبيقات القضاء المغربي. د. عبد السلام بنزروع، مستشار بمحكمة النقض.	25:15 – 05:15
الاجتهاد القضائي المغربي في قضايا الأسرة. د. عمر لمنين، مستشار سابق بمحكمة النقض. وعضو المجلس العلمي المحلي بالرباط.	45:15 – 25:15
أثر الفقه المالكي في العمل القضائي، قرارات محكمة النقض في الاستحقاق والحيازة نموذجاً. د. محمد بن يعيش، مستشار بمحكمة النقض.	05:16 – 45:15
أثر الفقه المالكي في توجيه قضاء محكمة النقض في المادة العقارية. د. إبراهيم الكرنواي. مستشار بمحكمة النقض.	25:16 – 05:16
مناقشة.	55:16 – 25:16

الجلسة الختامية
تنسيق: د. عبد الرحمن هياوي، أستاذ الفقه بمؤسسة دار الحديث الحسنية

قراءة البيان الختامي والتوصيات. د. الطيب لمنوار.	05:17 – 55:16
توزيع الشهادات على المشاركين.	30:17 – 05:17

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
جامعة القرويين
مؤسسة دار الحديث الحسنية



رقم 456، ملتقى شارعي النخيل والزيتون - حي الرياض، الرباط



www.edhh.ma



edhh.sic.web@gmail.com



0537571523/24

